

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.5
8 December 1998
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
13 JAN 1999
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي
المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية:
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

ورقة دولة البحرين
مقدمة لاجتماع الخبراء لمتابعة تنفيذ مقررات
وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

98-950

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.

STATE OF BAHRAIN
MINISTRY OF LABOUR AND
SOCIAL AFFAIRS



دولة البحرين
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ورقة دولة البحرين

مقدمة

لإجتماع الخبراء لمتابعة تنفيذ

مقررات وتوصيات مؤتمر

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

بيروت ٨-١١ ديسمبر ١٩٩٨م

مقدمة:

تهتم دولة البحرين بموضوع التنمية الاجتماعية باعتباره موضوعاً من الموضوعات الهامة والرئيسية. ويحظى هذا الموضوع باهتمامات قطاعات مختلفة من وزارات حكومية وهيئات أهلية. وكذلك عناية فريدة من القطاع الخاص الذي يسهم بفعالية في هذا المجال، كل ذلك إدراكاً بما تعمله التنمية الاجتماعية من تأثيرات وانعكاسات يمكن ان تساعد في تطور المجتمع ونهوضه وبالتالي الرقي والتقدم بمستوى افراده. والاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية ليس وليد اليوم بل ان ذلك يمتد سنوات طويلة من الجهد المتواصل والعطاء المستمر واعتباراً من مرحلة الاستقلال السياسي للبلاد مع مطلع عام ١٩٧٠ شهد تزايد هذه العملية واستتدت هذه على تخطيط سليم بما تم وضعه من الخطط التنموية متوسطة وبعيدة المدى وتقييم في مراحل العمل. واستتدت ايضاً إلى التكامل والشمولية.

وتضع دولة البحرين امام نصب عينها عند تنفيذها لبرامج التنمية الاجتماعية تحديد الاولويات مع الاخذ في الاعتبار مايتوفر من موارد وطاقات ذاتية وموضوعية يمكن ان يكون لها الدور الفعال في انجاح هذه البرامج وتحقيق عوائد نافعة على الفرد والمجتمع على حد سواء.

كل هذا ساهم في ان تحقق دولة البحرين مكانة خاصة في مجال التنمية- واستطاعت على مدى الأربعة أعوام الماضية في ان يكون لها موقع متميز في الساحة العربية باحتلالها المركز الاول في مجال التنمية البشرية وكذلك تأهلها لنيل موقع متقدم على المستوى الدولي حيث نالت المركز الثالث والاربعين على مستوى العالم لعام ١٩٩٧م من بين (١٧٤)

دولة. ونود هنا ان نشير إلى ان تجربة البحرين في مجال التنمية لها طابعها الخاص بما حقته من مستويات عالية ساهمت في تحسين المستوى المعيشي

للأفراد.

وعلى الرقم من حداثة فانه ضمن التقرير بان ما حقته دولة البحرين من مستوى متطور ومتقدم على صعيد التنمية جدير بان نقف امامه من خلال التعاطي مع هذه النتائج - فنجد من تبعات التنمية زيادة في متوسط عمر الفرد المتوقع حيث وصل إلى (٧٢,٤) في العام ١٩٩٧م وانخفاض متوسط حجم الاسرة ليصل إلى (٥,٨) في عام ١٩٩٧م، وارتفاع نسبة الملتحقين بالمدارس في المستوى الاول ليصل إلى ٩٧,٨% في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥م كذلك تبرز المؤشرات الصحية التي يشير الحصول عليها بشكل عام ذد امراض شلل الاطفال تبلغ نسبتها ٩٨% وذلك في عام ١٩٩٧م. وانخفاض المعدل العام للوفيات لكل الف نسبة لم يتجاوز ٢,٩% في عام ١٩٩٧م.

وتستند دولة البحرين في عملها لتحقيق التنمية على العمل الجماعي وتضافر جهود مختلف الجهات وتأزرها خدمة بدرجة اساسية للأسرة باعتبارها الوحدة الاساسية في المجتمع والتأكيد على مساهمتها ايضاً في التنمية وتعزيز مشاركتها .

وتتناول هذه الورقة بعد الاشارة للتعريف استعراض لمنجزات دولة البحرين في التنمية في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية.

التطورات والتحديات الاقتصادية:

شهدت البحرين منذ نهاية النصف الاول من هذا القرن تغييرات اجتماعية وتحولات اقتصادية هامة. فبعد ان كان النشاط الاقتصادي يتركز حول صيد اللؤلؤ والاسماك والزراعة والتجارة اكتشف النفط عام ١٩٣٢م ليصبح نقطة تحول هامة في الاقتصاد الوطني لدولة البحرين، ومع هذا فان هذا الاكتشاف لم يأتى بكميات مرتفعة من الانتاج مما دفع إلى تنويع مصادر الدخل التي شملت في الوقت الراهن صناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية وانتاج الالمنيوم والصناعات التحويلية الاخرى. وكذلك مجال الخدمات وبخاصة في مجال الخدمات المالية والانشطة التجارية والسياحية. ومنذ عام ١٩٦٥ بدأت السياسة الاقتصادية التي تركز على تنوع مصادر الدخل والتي مكنت من خلق فرص جديدة ووظفت الدولة جزءاً كبيراً من هذه الايرادات في تشييد البنية التحتية المتطورة والدخول في شراكة اقتصادية مع مستثمرين اقليميين او دوليين في انشاء مشروعات صناعية مشتركة مرتبطة بشكل مباشر او غير مباشر بقطاع النفط والغاز الطبيعي، ويعد مصنع المنيوم البحرين (البا) من ابرز المشروعات الصناعية غير النفطية التي تمت اقامتها في البحرين في اواخر الستينات وهو مشروع مشترك بين الحكومة وعدد من الشركات الاجنبية وبدأ بطاقة انتاجية بلغت (١٢٠) الف طن من الالمنيوم سنوياً وتصل طاقته الانتاجية الحالية إلى ٢٦٥ الف طن سنوياً ويعتبر هذا المصنع من اكبر مصانع الالمنيوم في العالم.*

* التقرير الوطني عن التنمية الاجتماعية في دولة البحرين المقدم إلى مؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية / كوبنهاجن مارس ١٩٩٧م.

وبالرغم من محدودية الموارد النفطية والخامات الاخرى بل ومحدودية الارض في البحرين الا انها نجحت في تنويع وتوسيع قاعدة اقتصادها التي شملت صناعة تكرير النفط والصناعات البترولية كيميائية و انتاج الالمنيوم والصناعات التحويلية الاخرى. ورغم تذبذب مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الا انها حافظت على مستوى معقول فساهمت بنحو ١٤,٧٪ عام ١٩٨٠م وارتفع مقدار اسهامها إلى ١٧,٩٪ عام ١٩٩٠م ثم إلى ٢١,٨٪ عام ١٩٩٥م.

الا ان قطاع الخدمات هو الذي كان اكثر نجاحاً في تنويع هيكل الاقتصاد البحريني وبخاصة في مجال الخدمات المالية والانشطة التجارية والسياحية وغيرها وارتفعت المساهمة النسبية للخدمات من ٣٩,١٪ في عام ١٩٨٠م إلى مايتجاوز النصف في الوقت الحالي، والواقع ان الاقتصاد البحريني شهد تغيرات هيكلية ملموسة منذ منتصف السبعينات حيث ساهمت الايرادات النفطية الناشئة عن ارتفاع اسعار النفط والتي تضاعفت خمس مرات خلال الفترة ١٩٧٣م ١٩٨١م*.

التحديات:

١. رغم نجاح برامج وسياسات الدولة في توسيع وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ورغم ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البحرين جنت ثمار جهودها المبكره في محاولات التنمية البشرية

* انجازات وتحديات التنمية البشرية في دولة البحرين - تقرير التنمية الاجتماعية لدولة البحرين - برنامج الامم المتحدة الإنمائي في البحرين.

والتصنيع الا ان العقد الاخير لم يشهد مستويات مرتفعة في معدلات الادخار للاستثمار ليتمكن الاقتصاد البحريني من تحقيق معدلات نمو مرتفعة تعلقو على معدلات النمو السكاني على اقل تقدير .

٢. ان التوسع الذي تم تحقيقه في قطاعات الخدمات السياحية والمالية وصل إلى مرحلة التشبع كما ان قطاع الخدمات المالية قد وصل إلى حده الاعلى وبدأ في التراجع كذلك قطاع الفنادق والسياحة حيث كان عدد النزلاء من السياح قد وصل إلى نصف المليون خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٦م وهذا التحدي في تشبع هذين القطاعين الهامين يستدعي البحث عن مداخل اخرى وطرق جديدة في تنويع الاقتصاد من خلال ايجاد مجالات جديدة ذات قدره على النمو وذات جدوى اقتصادية.

٣. الكفاءة التي تميزت بها البحرين في ادارة اقتصادها وتنويعه تحققت لها من خلال الاستعانة بالعمالة الاجنبية، غير ان الاستمرار في استخدام هذه العمالة الاجنبية بالمعدلات الحالية من شأنه ان يتسبب في معدلات مرتفعة ومتزايدة من البطالة بين المواطنين ولتفادي الانعكاسات السلبية لابد من بذل جهود جبارة لتطوير قدرات ومهارات القوى العاملة البحرينية.

٤. تنمية القدرات البشرية الوطنية والانتفاع منها لاتستدعيه المنافسة المحتملة او الوجود المكثف للعمالة الاجنبية في البحرين بل تستدعيه ايضاً التغيرات النوعية المتوقعة في بنية الاقتصاد وفي سائر قطاعاته المختلفة.

٥. ومن التحديات التي يتعين اخذها في الاعتبار هو ان التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي قد يؤدي الى تقليص الموارد المتاحة للتنمية البشرية بما فيه ذلك مجال خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم الاساسي الامر الذي يلحق اضراراً بالغة بتنمية القدرات والمعارف والمهارات الضرورية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية.*

في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية:

توفر الدولة دعماً مالياً للأسر المحتاجة - وذلك بتنفيذها لنظام المساعدات الاجتماعية ويستفيد من هذا النظام ما اجماليه (٣٣٠٣٩) فرداً يبلغ عدد اجمالي اسرها (١٠٥٨١) اسرة اما مايصرف عليها من مبالغ تبلغ ٣,٧٠٥,١٥٨ مليون دينار بحريني لعام ١٩٩٧م وتمس المساعدة بشكل اساسي العاجزين عن العمل وكذلك كبار السن وذوي الظروف الاجتماعية الذين يعانون من الطلاق والهجر فهناك اعداد كبيرة من العاجزين والمسنين والنساء والارامل الذين يستفيدون من المساعدات المالية الحكومية ويبلغ المتوسط العام للمساعدات الممنوحة للأسرة ٢٦٣ دينار سنوياً وتساهم بعض الجمعيات الاهلية بتقديم المساعدة المالية والعينية للأسر المحتاجة - حيث وفرت هذه الجهات المساعدات لعدد ١٧٥٠٠ اسرة في عام ١٩٩٦م.

اذا اخذنا في الاعتبار المعونات والمساعدات التي تتلقاها بعض الاسر والدخول الاخرى التي تتولد من أي نشاطات اقتصادية يقوم بها بعض افرادها اضافة إلى العناية الصحية بما في ذلك تجهيزات الصرف الصحي ومياه الشرب - فمن المؤكد القول ان الفقر بوصفه حالة من الحرمان في

* نفس المصدر السابق.

واحدة او اكثر من الاحتياجات الانسانية الاساسية لايوجد الا بصورة محدودة في البحرين بل ان عد المصنفين كفقراء ويتلقون مساعدات حكومية لايتجاوز ٢٪ من اجمالي السكان.

وتوفر الدولة اشكالاً من الرعاية للفئات الاجتماعية فيحظى المسنون بتوفير اوجه الخدمات الصحية والنفسية المعيشية والاجتماعية من خلال مايتوفر في دور رعاية المسنين. وتساهم جهات حكومية واهلية عديدة في توفير اوجه الرعاية فتسهم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال دار بنك البحرين الوطني للمسنين ومركز المحرق للرعاية الاجتماعية والتابعين لادارة الرعاية والتأهيل الاجتماعي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في توفير الخدمات المختلفة للمسنين حيث يبلغ عدد المتسفيدين بدار بنك البحرين الوطني للمسنين ما اجماليه (٤٨) مسن ومسنة، اما عدد المستفيدين في مركز المحرق للرعاية الاجتماعية فيبلغ (٥٢) مسن ومسنة.

وتتضلع ايضاً وحدة رعاية المسنين بوزارة الصحة بادوار في رعاية كبار السن ممن بحاجة ماسة إلى خدمات صحية وطبية، وكذلك يهتم بهم القطاع الاهلي في تبني المشاريع الموجهة لكبار السن تقوم دار يوكو لرعاية الوالدين بالعناية بالسنين ممن يعيشون في منطقة الحد.

ودولة البحرين تحرص على ابقاء المسن بين افراد اسرته وعيشه في مجتمع دون تشجيع الإقامة في دور كبار السن الا لأولئك الذين لهم من

الظروف القاهرة التي تتطلب نقلهم إلى مؤسسات رعاية المسنين الدائمة ومن هذا المنطلق فقد اقامت مشاريع الوحدات المتنقلة والتي يوجد منها حالياً عدد (٣) وحدات تغطي خدمة لكبار السن في اكثر مناطق البلاد - وتقوم فلسفة هذه الوحدات على قيام فريق العمل المتخصص بزيارات ميدانية مستمرة لكبار السن في بيوتهم وتوفير اوجه الخدمات لهم في محيط اسرهم.

كذلك شجعت الدولة قيام الجمعيات الاهلية لكبار السن والتي يشترك في عضويتها كبار السن وآخرون من فئات عمرية.

وتمكنت الدولة ايضاً من اقامة العديد من المشاريع التنموية الموجهة لفئات اجتماعية وبخاصة النساء والفتيات فانشأت المراكز الاجتماعية والتي يبلغ عددها حالياً سبعة مراكز موزعة في مناطق البلاد (المنامة، المحرق، ستره، الرفاع، مدينة عيسى، مدينة حمد) وتعتبر المراكز الاجتماعية حلقة الوصل التي تربط بين الخدمات التي توفرها وزارة العمل ومشروعاتها التنموية في المجتمعات المحلية، والارتقاء بالخدمات التي تقدم للافراد والاسر والجماعات لرفع مستواها من خلال البرامج التنموية، وتتضمن نشاطات وانجازات المراكز الاجتماعية مايلي:

١. مشروع الرائدات المحليات - حيث يلتحق بهذا المشروع عدد (٢٨) رائدة محلية وتعتبر هؤلاء حلقة الوصل بين المراكز وقطاعات المجتمع المحلية ويذكر عملهن في التيسير على المجتمعات المحلية وافرادها في الحصول على اوجه الخدمات والمساهمة في نشر الوعي

والتتقيف واستطاعت الرائدات من تقديم الارشاد والتوجيه الاجتماعي
لعدد (١٣٧٣) اسرة وذلك في عام ١٩٩٧م.

٢. مشروع الوحدات الانتاجية:

ومن خلالها يتم توفير فرص العمل لعدد من النساء خريجات مشاغل
التفصيل والخياطة ومن الاسر محدودة الدخل بالعمل على امداد
المعارض الدائمة والموسمية بالمنتجات ويعمل بالمشروع حالياً
(٣٨) عاملة.

٣. مشاغل التفصيل والخياطة:

وخلال هذا المشروع يتم تدريب الفتيات والسيدات على فنون التفصيل
والخياطة حيث يتم تدريب وتخريج مايقارب من ٣٥٠-٤٠٠ فتاة
وسيدة سنوياً من خلال المشاغل القائمة بالمراكز الاجتماعية وخلال
مسيرة المشروع الذي انطلق من عام ١٩٧٦م وحتى حينه فقد تم
تدريب وتخريج مايقارب من (١٧٠٠) فتاة وسيدة.

٤. مشروع الاسر المنتجة:

ان وزارة العمل والشئون الاجتماعية تركز اهتمامها على هذا
المشروع باعتباره مشروعاً يرتقى بالاسر المنتجة لتكون اسراً منتجة
يكون لها دخل مالي ثابت تعتمد فيه لتوفير متطلبات معيشتها بدلاً من
اعتمادها على الراتب المالي الشهري الذي يمنح لها واستطاعت
الوزارة ان تحول (٥٢) اسرة مستفيدة من نظام المساعدات
الاجتماعية المالية إلى أسر معتمدة على ذاتها.

ومن جانب آخر فانه تبذل ايضاً جهود موازية في هذا الخصوص من خلال مركز التراث التابع لوزارة النفط والتنمية الذي يقوم على تشجيع الاسر بانتاج مواد تراثية مختلفة ويتم تسويقها لكون المنتج دمجاً خاصاً للأسر المنتجة.

امافي مجال رعاية وتأهيل المعاقين - فإن تجربة دولة البحرين تعتبر من التجارب المتميزة على الصعيد العربي - ويميزها التعاون الفعال بين القطاعات المختلفة واسهام هذه القطاعات بأدوار تكاملية لتشبع بذلك احتياجات ومتطلبات المعاقين في ابعادها الرعائية والتأهيلية.

فيتم من خلال المراكز التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية توفير اوجه الخدمات والرعاية والتأهيل من خلال المراكز التالية:

١. مركز التأهيل الاجتماعي - ويقوم بتقديم العديد من الخدمات التأهيلية المهنية والتربية الخاصة إلى فئات الاطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة بغرض ادماجهم في المجتمع - ويبلغ عدد الطلبة المسجلين في المراكز في العام الدراسي ٩٩/٩٨ ما اجماليه (١٧٠) طالب وطالبة.

٢. مركز شيخان للتخاطب الشامل والذي يعين ذوي الاعاقة السمعية وطرق التأهيل نركز على (التطبيق، الكتابة وقراءة الشفاة، لغة الاشارة، وابدية الاصابع) ويطلق على هذه طريقة التخاطب الشاملة ويتم تأهيل الطلبة والطالبات من خلال برنامج اكاديمي حيث يبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمركز في العام الدراسي ٩٩/٩٨ م ما اجماليه (١٣٤) طالب وطالبة.

٣. مركز بنك البحرين والكويت للتأهيل:

وفي هذا المركز يتم تدريب الشباب المعاقين غير القادرين على العمل في الظروف الاعتيادية في سوق العمل - من خلال ورش محمية مهنية تتناسب وقدراتهم الفعلية وخلال العام الدراسي ٩٩/٩٨ فإنه يلتحق بهذا المركز ما اجماليه (١٤٩) من الشباب والشابات المعوقين.

٤. دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الاطفال المعوقين:

وهي تعنى بالاطفال ذوي التخلف الذهني الشديد أو المتوسط وذوي الشلل الدماغي ويتم من خلالها توفير اوجه الرعاية والتاهيل في خدمات الرعاية النهارية او الدائمة او المتقطعة وتوفر لهم الخدمات الصحية والنفسية والتأهيلية والمعيشية ويلحق بها حالياً (٢١٥) طفل وطفله من المعاقين.

٥. مركز الطفل للرعاية النهارية:

وهو مركز يعنى بذوي الاعاقات المتعددة ويوفر لهم خدمات صحية ومعيشية ورعاية طبية واجتماعية ويبلغ عدد الملحقين به (٣٢) وهو مركز يعمل في الفترة النهارية فقط يعود الاطفال فيما بعد هذه الفترة للعيش مع اسرهم كما وتعمل وزارة العمل والشئون الاجتماعية على توفير احتياجات المعاقين من الاجهزة والمعدات بالمجان ويستفيد من هذه الخدمة ما يقارب من (٥٠٠) معاق، كما وتعنى بتوفير فرص العمل للمعاقين القادرين على العمل في سوق العمل.

وتسهم مراكز الاعاقة الاخرى التابعة لجمعيات النفع العام في توفير اوجه الرعاية والتأهيل للمعاقين سوار المعاقين بصرياً أو جسدياً وكذلك المعاقين عقلياً ويمكن الاشارة إلى المراكز التالية:

١. المركز البحريني للحراك الدولي والتي يختص بالعمل مع ذوي الاعاقة الحركية ويتبع هذا المركز روضة ازهار الحراك وتعتبر هذه الروضة نموذجاً متميزاً في الوطن العربي لتنشئة وتهيئة الاطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية.

٢. جمعية الصداقة للمكفوفين وهي تعنى بذوي الاعاقة البصرية ويتبعها ايضاً روضة المكفوفين وهي ايضاً تجربة فريدة على الصعيد العربي ويتم من خلال هذه الروضة تهيئة الاطفال المكفوفين للالتحاق بالمرحل التعليمية اللاحقة.

٣. الجمعية البحرينية للتخلف العقلي ويتبع هذه الجمعية مركزين:
أ- مركز الوفاء وهو يعنى بذوي الاعاقة العقلية.

ب- مركز التوحد وهو يعنى بمرض التوحد

٤. مركز السمع والنطق التابع للجمعية البحرينية لتنمية الطفولة.

٥. الجمعية البحرينية لمتلازمة داون وهي جمعية حديثة التكوين.

٦. جمعية رعاية الطفل والامومة ويتبع هذه الجمعية:

أ- معهد الامل للاطفال المعوقين وهو مختص مع ذوي الاعاقة السمعية.

ب- مركز الامل للتدخل المبكر - وهو مركز يعنى برعاية ذوي الاعاقة الذهنية من سن ٣-٦ سنوات.

وبهدف خلق فرص جديدة للاسر ذات الدخل المنخفض - وايجاد مصدر دخل ثابت لها واطاحة المجال امامها لادارة مشاريع صغيرة وبموجب ذلك تم توقيع وثيقة اتفاقية وذلك في ديسمبر ١٩٩٧م والخاص بمشروع تنمية المبادرات المايكروستارت Microstart مع برنامج الامم المتحد الانمائي - ووفقاً للاتفاقية فان حكومة البحرين توفر مليون دولار من رأسمال لمشروع ويوفر مكتب الامم المتحدة الانمائي نصف مليون - وهو مشروع ينفذ لاول في البحرين والذي يؤمل ان يستفيد منه خمسة-الاف مواطن ليحققو في عدد من المؤسسات الصغيرة.

ويشارك في ادارة ومتابعة هذا المشروع اربع جمعيات اهلية ووزارت الدولة المعنية.

التعليم والتنمية الاجتماعية :

يحظى موضوع التعليم في المجتمع البحريني بأهتمام كبير من جانب الدولة وذلك باعتبار ان التنمية البشرية تعزز المعرفة والقدرات والمهارات للبشر كما ان التغيرات للمجتمع البحريني في بنيته ووظيفته ادت الى ظهور وظائف وخبرات متنوعة لذا فإن العلم والمعرفة هو الوسيلة للاطلاع على مدى ماوصل اليه المجتمع الدولي من تغيرات في مختلف أنشطة الحياة ويمكن تحديد التوجهات الاساسية لتطوير التعليم في الآتي:

اولاً: إرتباط التعليم الفني بسوق العمل واحتياجات التنمية ويراعي ما يلي:

1. شروط القبول وحتى متطلبات التخرج وبما يتيح للخريجين المعارف والمهارات الفنية والمهنية والتكنولوجية قابلة للاستخدام المباشر في سوق العمل من جهة ومبنيه على اسس من المعرفة النظرية لمتابعة التمهن الذاتي او التخصص الجامعي التطبيقي .
2. تحقيق التكامل والتوازن بين التعليم الثانوي الفني والتعليم الثانوي العام وفق مايتطلبه الاعداد المهني للطلبة .
3. تعزيز العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل والسعي لجعل تدريب الطلبة في مواقع العمل جزءاً من متطلبات التخرج .
4. التنسيق مع المؤسسات الصناعية والتجارية لتدريب الطلبة في مواقع العمل والاستفادة من الخبرات الفنية والعملية لديها في تعزيز عملية التعليم والتدريب داخل المدرسة .
5. تحسين اساليب الارشاد والتوجيه المهني للطلبة ومساعدتهم في اختيار نوع الدراسة والتخصص الذي يرغبون فيه ويتناسب مع حاجات سوق العمل ومع ادخال تخصصات فنيه جديده في التعليم الثانوي .

اما برامج محو الاميه وتعليم الكبار :

فقد ادخلت وزارة التربية والتعليم البرامج المعززة لتحسين نوعية البرامج التعليمية للكبار وبحيث تكون أكثر تيسيراً وارتباطاً بخبراتهم الحياتيه ، وتكثيف مشاركة القطاع العام والخاص وفتح قنوات جديدة امام جهود القضاء على الاميه بحيث تتنامي فاعلية برامجها كما ونوعاً كما والعمل على تشجيع خريجي محو الاميه بمواصلة دراستهم بهدف الترقى في حياتهم المهنية والاجتماعية .

التجديدات التربوية في دولة البحرين :

١. نظام التقويم التربوي في التعليم الاساسي ، حيث يهدف المشروع الى احداث نقله نوعية في العملية التربوية التعليمية عن طريق ادخال اساليب وادوات جديدة للتقويم والنظر الى التقويم باعتباره مدخلاً لتحسين التعليم والتحصيل ، كما يهدف هذا التقويم الى رعاية المتفوقين والمتأخرين دراسياً رعاية منهجية منظمة وفق اساليب وادوات محدده وبرامج مبنية اساساً على التقويم التكويني والاتقان .

كما ان هذا النظام ينص على مسئولية المدرسة مسئولية تامه على اتقان طلبتها جميع الكفايات الاساسية للمنهج التعليمي ولقد بدأ تجريب هذا المشروع عام ٩٥-٩٦م في عشر مدارس ٥ بنين و٥ بنات وتم التوسع في المشروع حتى بلغ عدد المدارس المطبقه لهذا المشروع ٩٨-٩٩ سبعون مدرسة ابتدائية .

٢. نظام التقويم التربوي في التعليم الثانوي (نظام الساعات المعتمدة) :

ويهدف هذا النظام الى ادخال اساليب تقويمية جديدة بعيده عن النمطية القديمة في التقويم ، كما انه يساعد الطالب على الارتقاء بمستواه العلمي الى درجة الاتقان مما يسهل عليه تطبيق ماتعلمه لخدمة المجتمع .

٣. دمج الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة في الفصول العاديه :

طبق مشروع الفصول العلاجيه او غرفة المصادر في العام ١٩٨٦م وتوجهها من وزارة التربية والتعليم في تأمين فرص تعليمية متكافئة لجميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة واهتماما بالمشكلات التي تواجه الطلبة في التعليم وما يترتب عليها من آثار سلبية تنعكس على نموهم النفسي والعلمي وتؤثر على مستقبلهم المهني وما يتبع ذلك من اهدار في التعليم وفاقدا اقتصادي في الموارد البشرية والمادية تم تطبيق مشروع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العاديه وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٢م والذي يهدف الى عدم عزل هؤلاء الطلبة عن مجتمعهم الأصلي ومحيطهم الاساسي الذي هو المدرسة والفصول العاديه ، ولقد تم التوسع في عمليه دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العاديه تدريجياً حتى بلغ عدد المدارس التي تطبق البرنامج ٢١ مدرسة للعام الدراسي ٩٦م/٩٧م .

٤. تمهين التعليم :

ويهدف هذا المشروع الى تطوير الكفايات التربوية المهنية للهيئة التعليمية والفنيه كما يعمل على تزويد المعلمين بالحد الأدنى من المعرفة الاكاديمية والمواقف التربوية والمهارات التدريسية والسعي لتعديل اوضاع المعلمين من الناحيه الماديه والمعنويه لممارسة التخصص العلمي والمهني المناسب حسب الكفاءة والتخصص العلمي الاكاديمي .

٥. نظام المدرسة كوحدة تربوية اساسية :

ويهدف هذا النظام الى اعادة بناء او تشكيل بيئة المدرسة التي تسهل للمتعلم اكتساب القدرات وتيسر له التمرس بمختلف المهارات ، كما يهدف النظام لتكون المدرسة وحدة تعاونية انتاجية ثقافية مجتمعية تبنى على دورة حياة متجدده .

٦. نظام الحلقات التأهيلية بالتعليم الثانوي الصناعي :

يهدف ايجاد توافق بين متطلبات سوق العمل والدراسة الجامعية يعمل بهذا المشروع لإدخال برامج ومناهج جديدة متطورة لمواكبة التطورات العلمية والتفنية في العالم .

البرامج الصحية :

ترتكز الخطه الخمسية لوزارة الصحة على ثلاثة اهداف رئيسية وهي :

١. الحفاظ على المكاسب الصحية التي حققتها البحرين وتبؤها مركز صحي مرموق .
٢. تحسين المؤشرات الصحية بين سكان البحرين .
٣. تقديم خدمات صحية اساسية ذات نوعية رفيعة المستوى وبتكلفة معقولة .

كما ان المؤشرات الصحية خير دليل على ماحقته البحرين من معدلات الوفيات والاصابات من الامراض السارية حيث انخفضت وفيات الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر الى معدلات تفوق ماكانت تدعو اليه المنظمات العالمية وتمكنت وزارة الصحة من تحقيق معظم اهداف برنامج الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠م قبل بلوغ التاريخ المقرر له بسنوات ، ولقد تم وضع عشرة برامج رئيسية يتوقع من خلالها الوصول الى الاهداف المرسومة للخطة الصحية وتشتمل تلك البرامج على مكافحة ومقاومة الامراض الباطنية خاصة القلب والدورة الدموية حيث انها تعتبر المسبب الاول للوفاة في البحرين ، كذلك مكافحة ومقاومة الامراض الوراثية والاصابات الناتجة عن الحوادث والامراض النفسية والعقلية وكذلك برامج لرعاية المعوقين جسمانياً وعقلياً وامراض الجهاز التنفسي ، وفي هذا المجال يتم السعي الدائم للتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تدريب وتأهيل وتعليم القوى العاملة الصحية .

مؤشرات اجتماعية واقتصادية وصحية :

أ- المعطيات الديموغرافية :

المعطيات	النسبة %	السنة	ملاحظات
عدد السكان بالآلاف	٦٢٠ر٣	١٩٩٧	
المعدل الخام للمواليد ١٠٠٠ انسمة	٢٠ر٨	١٩٩٧	
معدل نمو السكاني - البحرينيين	٢ر٩%	في الفترة ١٩٨١-١٩٩١	المصدر: التعداد العام ١٩٩١
- غير البحرينيين	٤ر٨%		
- الجملة	٣ر٦%		
نسبة السكان اقل من ٥ سنوات	١١ر٦%	١٩٩٧	
نسبة السكان اقل من ١٥ سنة	٣١ر١	١٩٩٧	
نسبة السكان من ١٥-٦٤ سنة	٦٦ر٨	١٩٩٧	
نسبة السكان اكثر من ٦٥ سنة	٢ر٢	١٩٩٧	
معدل الخصوبة العام	٩٥ر٨	١٩٩٦	المصدر : المجموعة الاحصائية ١٩٩٦ (ص ١٠٠)
متوسط حجم الاسرة المعيشية	٥ر٨	١٩٩١	المصدر المجموعة الاحصائية ١٩٩٦ (ص ٢٦)
متوسط العمر المأمول عند الولادة	٧٢ر٤	١٩٩٧م	المصدر : المجموعة الاحصائية ١٩٩٦ (ص ٦٥٤)

ب- المعطيات التعليمية والاقتصادية في دولة البحرين :

الملاحظات	السنة	النسبة %	المعطيات
المصدر : التعداد العام ١٩٩١	١٩٩١	٨٥٫٩	النسبة المئوية لمعرفة القراءة والكتابة (١٠ سنوات فأكثر)
المصدر : التعداد العام ١٩٩١	١٩٩١	٨٩٫٧	النسبة المئوية لمعرفة القراءة والكتابة ذكور (١٠ سنوات فأكثر)
المصدر : التعداد العام ١٩٩١	١٩٩١	٨٠٫٣	النسبة المئوية لمعرفة القراءة والكتابة إناث (١٠ سنوات فأكثر)
المصدر : الاحصاء التربوي ووزارة التربية والتعليم	١٩٩٦/٩٥	٩٧٫٨	نسبة الملتحقين بالمدارس - المستوى الاول (١)
المصدر : التعداد العام ١٩٩١	١٩٩١	٦٥٫٢	النسبة المئوية لذوي النشاط الاقتصادي اكثر من ١٥ سنة
USS=0.377BD	١٩٩٦	٧٤٩٦	نصيب الفرد بالدولار الامريكي من الناتج الوطني الاجمالي (GNP)
USS=0.377BD	١٩٩٦	٨٩٣٢	نصيب الفرد بالدولار الامريكي من الناتج المحلي الاجمالي (GNP)
المصدر : ادارة المالية	١٩٩٧م	٨٫٩	الاعتمادات المالية لوزارة الصحة بالنسبة لأجمالي ميزانية الدولة
USS=0.377BD	١٩٩٧	٢٣٩	نصيب الفرد بالدولار الامريكي من الميزانية السنوية لوزارة الصحة
المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني	١٩٩٧	٤٥٧	نصيب الفرد بالدولار الامريكي من مجموع الانفاق العام على الصحة-

(١) البيان الخاص بالملتحقين البحرنيين في المدارس الحكومية وغير الحكومية بالمرحلة الابتدائية.

الموارد الصحية لعام ١٩٩٧م

النسبة %	المعطيات
المعدلات لكل ١٠٠٠٠ ر	
١٤ر٢	أطباء بشريون
١ر٢	أطباء اسنان
٣٦ر٢	قابلات / ممرضات
٢٨ر٧	اسرة مستشفى
عدد المستشفيات الحكومية	
٩	عدد المستشفيات الأهلية
٣	معدل اسرة المستشفيات الحكومية لكل عشرة آلاف نسمة
٢٦ر٥	معدل اسرة المستشفيات الأهلية لكل عشرة آلاف نسمة

الاطباء البشريون : المجموع لايشمل الاطباء تحت التدريب .
* تشمل مستشفيات الولادة (٥ مستشفيات للولادة)

الانشطة الصحية :

السنة	النسبة %	المعطيات
		النسبة المئوية للاطفال كاملي التطعيم
١٩٩٧	٩٨	الثلاثي البكتيري
١٩٩٧	٩٨	شلل الاطفال
١٩٩٧	٩٥	الحصبة
١٩٩٧	٩٥	الالتهاب الكبدي
١٩٩٥	٥٤	النسبة المئوية للحوامل المطعمات بجرعتين من الكزاز (التيتانوس)
١٩٩٥	٩٨	النسبة المئوية للنساء اللاتي يولدن عاملون صحيون مدربون
١٩٩٦	٩٧.٠	النسبة المئوية للحوامل اللاتي وضعن في منشآت صحية

* المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء .

الوضع الصحي في دولة البحرين لعام ١٩٩٧م:

النسبة %	المعطيات
٩١٫٣	النسبة المئوية للمواليد الذين لا يقل وزنهم عند الولادة عن ٢٥٠٠ غرام
	معدل الحدوث لكل ١٠٠٫٠٠٠ للامراض التالية
صفر	شلل الاطفال
صفر	الشاهوق (السعال الديكي)
٠٫٦٤	الحصبة
صفر	الكزاز (التيتانوس) :
صفر	* لكل الاعمار
صفر	* الوليدي لكل ١٠٠٫٠٠٠ مولود حي
٢٤٫٨	مجموع التدرن
١٧٫٧	التدرن التنفسي

* مجموع التدرن

* مجموع التدرن الرئوي والتدرن الارثوي

- الوفيات في دولة البحرين في عام ١٩٩٧ م :

النسبة %	المعطيات
٢٩	المعدل الخام للوفيات لكل ١٠٠٠ نسمة
٩٤	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي
١٠٧	معدل وفيات الاطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي
٣١	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠ مولود حي

المصادر :

١. التقرير الوطني عن التنمية الاجتماعية في دولة البحرين المقدم الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كوبنهاجن مارس ١٩٩٥ م

٢. انجازات وتحديات التنمية البشرية في دولة البحرين تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين - برنامج الامم المتحدة الانمائي في البحرين .

٣. تقارير كتابية وارقام احصائية من كل من :

- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

- وزارة الصحة .

- وزارة التربية والتعليم .

- الجهاز المركزي للإحصاء..